



الهندسة

العدد 34

نوفمبر 2019

مجلة متخصصة تصدر عن غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات

قصة صناعة النور فى مصر من البخار إلى الليد



شعبة جديدة لصناعة
مستلزمات الأدوات الصحية





MINRAF SPRINGS

مينراف

شركة العبور لصناعة اليايات
EL OBOUR FACTORY FOR LEAFSPRINGS

منذ ١٩٣٩



أحدث مصانع سوست السيارات بمصر وشمال أفريقيا
والحاصلة على شهادات الجودة
ISO/TS 16949 و ISO 9001:2008

رئيس مجلس الإدارة: د. أشرف فؤاد كامل

المصانع: مدينة العبور الصناعية

تليفون: ٠١٢٢٢٣٣٢٣٥٤ - ٠١٢٢٢٣٣٢٣٥٢ - ٠١٢٧٣٣٤١١١١

معرض ١: ٢٤ شارع باحثة البادية - الساحل شبرا

معرض ٢: ٩٨ ش طاهر وسط ش شبرا وشارع الجسر من الخلفاوى

www.minraf.com - info@minraf.com



محمد المهندس

رئيس غرفة الصناعات الهندسية

في تحية تجار تحولوا صناعات

إن حرية التجارة لا تعني أبدا الفوضى، لا تعني جلب أي شيء، لا تعني دفع العملة الصعبة في منتجات وسلع يمكن إنتاجها. ولا شك أن التجربة العملية أثبتت أن كافة دول العالم تقوم بحماية صناعاتها، حتى تلك الدول التي تبشر وتروج للتجارة الحرة.

وتشجيعها ومساندتها. ولعل أبرز دليل على ذلك تحول بعض التجار والمستوردين إلى صناعات في الأونة الأخيرة داخل قطاع الصناعات الهندسية ليولد مجتمع صناعي جديد يقوم بتصنيع مستلزمات إنتاج الأدوات الصحية. لقد كانت قيمة واردات مصر من تلك المستلزمات. والتي تدخل بدون مواصفات. تصل إلى نحو ثلاثة مليارات جنيه سنويا، حتى قرر بعض التجار إنشاء مصانع والدخول في المناقصات الحكومية للمشروعات العامة لتوريد المحابس والصنابير ومستلزمات الأدوات الصحية التي يتم تصنيعها محليا. وبالفعل حازت الصناعة الوطنية اهتمام وتقدير الجهات المختلفة ومثلت جودتها مفاجأة سارة للمستهلك الذي كان أسيرا للمنتجات العشوائية المستوردة والتي يزدحم بها السوق دون مقياس حقيقي للجودة ومراعاة واضحة لمواصفات السلامة. وهكذا، فإن الصناعة المصرية تثبت كل يوم قدرتها على التحقق، والتفوق، والقيادة في ظل مناخ أكثر دعما وتشجيعا للإنتاج المحلي.

إننا ندعو الجهات الحكومية إلى مواصلة تشجيع الصناعة المحلية الوليدة، وتفضيلها في مختلف المناقصات، والوقوف إلى جوار المغامرين العظام الذين تحولوا إلى صناعات ومنتجين رفعة لبلادهم ودعما لإقتصادها. لقد قبلوا - بحماس وحب - التحدي وقرروا تصنيع كل شيء. نحن قادرون على ذلك، لكن لا بد من التشجيع وإزاحة أي عقبات تقف أمام الصناع.

والله ولي التوفيق

الصناعة هي الاستثمار الأفضل. هي النجاح الحقيقي، هي المستقبل الواعد، والأمل العظيم الذي نلتف حوله.

تتميز الصناعة كأحدى مجالات الاستثمار بكونها أكثر مساهمة في الناتج الإجمالي، وأقدر على جذب عملة صعبة من خلال التصدير، فضلا عن كونها الأكبر استيعابا للأيدي العاملة. ففي المصانع يعمل الملايين من عمال، وفنيين، ومحاسبين، ومسوقين، ورجال إدارة عليا. من هنا، فإن تشجيع الصناعة كقاطرة للتنمية أمر لا مفر منه، وملزم للجميع في إطار الحرص على تحقيق نهضة شاملة. ولا يمكن الحديث عن تشجيع الصناعة دون تصور محدد لتقييد الواردات والحد من تدفقها بعشوائية في كافة المجالات. إن حرية التجارة لا تعني أبدا الفوضى، لا تعني جلب أي شيء، لا تعني دفع العملة الصعبة في منتجات وسلع يمكن إنتاجها. ولا شك أن التجربة العملية أثبتت أن كافة دول العالم تقوم بحماية صناعاتها، حتى تلك الدول التي تبشر وتروج للتجارة الحرة، فإنها في أوقات الأزمات تحمي صناعاتها وتحظر دخول منتجات منافسة، وتفرض قيود متنوعة عليها. وفي مصر يمكن القول أن الدولة نجحت مؤخرا في الحد من كثير من الواردات غير الضرورية، ما كان له انعكاس إيجابي على سعر الصرف، لكن مازال الطريق طويل لوقف كثير من الواردات في السلع الوسيطة والنهائية التي يمكن تصنيعها محليا. إن الصناعة المصرية لديها قدرات كبيرة غير مستغلة، وهي قادرة على إنتاج كثير من السلع التي يتم إستيرادها من الخارج بشرط دعما

صناعة اليد
إلى أين

P.16-20



عمرو ابو فريخة

بعثة ترويجية
إلى السنغال

P.11



شريف عزت

مشاركة
مصرية جادة
في آراب هيلث

P.08

تفاصيل أول شعبة
متخصصة لمستلزمات
الأدوات الصحية.

P.12- 13



P.08

تعاون مصرى ألماني فى مجال صناعة السيارات

الهندسية

العدد 34

مجلة متخصصة تصدر
عن غرفة الصناعات
الهندسية باتحاد
الصناعاترئيس مجلس الإدارة
محمد المهندس

رئيس لجنة الإعلام

م. حاتم خير

المدير التنفيذي

كامل حجازي

مستشار التحرير

مصطفى عبيد

ماكيت وإخراج

محمد رأفت

للتواصل معنا عبر
البريد الإلكتروني:
info@ceiegypt.com



مشروعات مكتب الالتزام البيئي تحدث فرقاً

مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة:

انشاء مكتب الالتزام البيئي
والتنمية المستدامة باتحاد
الصناعات المصرية كإدارة
للبيئة والتنمية المستدامة
طبقاً للقرار الجمهوري رقم
64 لسنة 2001 ليكون
حلقة الوصل بين الجهات
الأجنبية المانحة وجهاز
شئون البيئة ومؤسسات
البحوث والتطوير وأعضاء
اتحاد الصناعات المصرية.
يقدم المكتب خدمات
استشارية للصناعة في
مجال التوافق البيئي، ونظم
الإدارة البيئية، وترشيد
الطاقة، والطاقة المتجددة،
والتنمية المستدامة.
القروض الميسرة
يقدم المكتب قروض
ميسرة لتمويل معدات
صناعية جديدة لتطبيق
تكنولوجيات التوافق البيئي
وترشيد الطاقة والطاقات
الجديدة والمتجددة داخل
المنشآت الصناعية بقيمة
تصل إلى 7 مليون جنيه
مصري تسدد على أقساط
سنوية من سنة حتى خمس
سنوات متضمنة سنة سماح،
ومصاريف إدارية 3.5% عن
طريق البنك الأهلي المصري
أو البنوك المشاركة.

تفعيل خطة الدولة لسد احتياجاتنا من الكهرباء و توفير العملة الصعبة

وقد تحقق عائد اقتصادي نتيجة توليد الطاقة الكهربائية وربطها على شركة توزيع جنوب القاهرة 863518 جنية سنويا . كما تحقق خفض في إنبعثات ثاني أكسيد الكربون المسئول عن ظاهرة تغير المناخ والمتوقع نتيجة الوفرة في إستهلاك الوقود في حال توليد الكهرباء عن طريق محطة الكهرباء 16950 طن.

وأضاف م/ أحمد كمال عبد المنعم - المدير التنفيذي أن الزيادة في أسعار الوقود والكهرباء تؤثر على استدامة المنشآت وبالتالي وكلما قل ما تحتاج الشركات إلى شرائه ، تميزت بمرونة ونجاح تعاملها مع أى أزمة. وسيؤدي تحسين كفاءة استهلاك الوقود واعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة إلى زيادة قدرتها التنافسية، وسيتمكنها من الاستمرارية والاستدامة.

نجح المكتب في إنشاء وتشغيل محطة توليد طاقة كهربية من الطاقة الشمسية باستخدام تقنية الخلايا الفوتوفولتية (On Grid PV power plant) قدرة 70 كيلو وات وذلك لإستخدامها في أغراض التوليد وربطها على شركة الأسكندرية لتوزيع الكهرباء التابعة للشبكة القومية للكهرباء.

أوضحت م/ نها البلكي- مهندسة التنمية المستدامة- بأن المحطة تميزت أنها ذات تكاليف إنشاء وتشغيل منخفضة ويسهل صيانتها لعدم وجود أى أجزاء متحركة ، ولا تسبب ألواح الخلايا الشمسية أى ضوضاء أو انبعثات ضارة على البيئة ، وتحقق خفض إنبعثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن توفير الوقود المستهلك في حال توليد الطاقة من محطة الطاقة التقليدية بمقدار 5500 طن خلال عمر المشروع، من الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية للمحطة عن طريق رفع عدد الوحدات النمطية ، بلغت قيمة الاستثمارات ل70 كيلو وات = 1,470,000 جنية وقد تحقق عائد مادي 250,000 جنية سنويا، و متوقع تحقيق خفض في غاز ثاني أكسيد الكربون خلال عمر المشروع = 5500 طن .

يعد البعد البيئي في التنمية المستدامة جزء رئيسي بالنسبة للشركات خاصة في وقتنا الحالي والذي تتنافس فيه مصادر الطاقة وتتزايد أسعارها، حيث يعتبر الحفاظ على البيئة قرار مالي ذكي. وتؤدي إجراءات الحفاظ على البيئة مثل الحفاظ على الطاقة واستخدام مصادر متجددة وتجنب التلوث وإدارة المخلفات وإعادة التدوير إلى تخفيضات ملحوظة في النفقات داخل الشركات. فضلا عن أن الالتزام باللوائح البيئية سيطور من علاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي، والموظفين، وشركاء العمل. وفي النهاية، ستؤدي هذه المكاسب إلى نجاح مستدام للقطاع الخاص.

وأكد الدكتور شريف الجبلي- رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية أن المكتب يدعم الشركات فنيا وماليا لتنفيذ مشروعات التوافق البيئي، حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة في القطاع الصناعي حيث نجح المكتب في إنشاء وتشغيل محطة توليد طاقة كهربية من الطاقة الشمسية بأحدى الشركات باستخدام تقنية الخلايا الفوتوفولتية (On Grid PV power plant) قدرة 500 كيلو وات وذلك لإستخدامها في أغراض التوليد و ربطها على شركة توزيع الكهرباء التابعة للشبكة القومية للكهرباء بنظام تعريفة التغذية ، كما تم تركيب وحدات طاقه شمسيه على أسطح المصنع حيث أنه من الأجدى إقتصاديا وبيئيا توليد طاقه كهربيته من مصدر طاقه متجددة ونظيفه باستخدام تقنية الخلايا الفوتوفولتية وربطها على شبكة الكهرباء القومية ، يبلغ سعر الشراء الحالي من شركة الكهرباء حوالي 64 قرش لكل ك.و.س، أما سعر البيع في حال توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وربطها على الشبكة القومية وبيعها لشركة الكهرباء 108,58 قرش لكل ك.و.س

قرار يهيك

6



أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً بتشكيل لجنة للاتفاق على الشكل النهائي لتعديل القانون المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وبما لا يؤثر على خطة الهيكلية والإصلاح.

ونص القرار الذي نشر في الجريدة الرسمية على أن تكون اللجنة برئاسة مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والاستراتيجية، وعضوية كل من وزير قطاع الأعمال العام ومقرر اللجنة بجانب المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية.

وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن وزارتي التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمالية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية، والأمن الوطني.

ونص القرار أن تختص اللجنة بوضع رؤية واضحة لما يمكن أن تحققه تعديلات القانون من نتائج إيجابية تنعكس لصالح العاملين بالإضافة إلى وضع خطة إعلامية للتعامل مع أي اعتراضات تواجه مشروع تعديل القانون بإيضاح مزايا التعديلات.

ومنح القرار اللجنة الحق في الاستعانة بمن تراه من المسؤولين والخبراء الفنيين المصريين والأجانب، وذلك في سبيل أداء مهامها بجانب حق اللجنة في أن تطلب من الجهات المعلومات والمستندات، وأن تشكل لجنا فرعية وأمانة فنية بما يعينها على القيام بأعمالها.

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار الجمهوري رقم 560 لسنة 2019، بشأن إنشاء جامعة مايو الخاصة، تكون لها شخصية اعتبارية خاصة، ومقرها مدينة 15 مايو بمحافظة القاهرة، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح.

إعادة هيكلة قطاع الأعمال ومشروع قانون جديد للبنوك

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون البنوك الجديد، الذي يخضع للمناقشة منذ عام 2017، وكان أحد شروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج الإقراض الذي ينتهي العام الجاري. وكشف البنك المركزي عن ملامح مشروع القانون حيث رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنك المركزي من 4 مليارات جنيه إلى 20 مليار جنيه، كما حدد مدة تعيين المحافظ بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ويصدر قرار تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، وبموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب. ووفقاً للقانون فإن الحد الأدنى لرأس المال للبنوك 5 مليارات جنيه في القانون الجديد مقابل 500 مليون جنيه، ورأس مال فروع البنوك الأجنبية 150 مليون دولار مقابل 50 مليون دولار.



وحظر القانون على أي شخص وأطرافه المرتبطة أن يمتلك ما يزيد على 10% من رأس المال المصدر أو من حقوق التصويت لأي بنك أو أية نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة البنك المركزي. ويستقطع القانون 1% من صافي أرباح البنوك السنوية لصالح صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي، الذي سيرأسه البنك المركزي ويضم في عضويته نائبي المحافظ و3 أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة.

كما نص مشروع القانون على إنشاء مركز مستقل للتحكيم والتسوية في المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا القانون والقوانين ذات الصلة بالمعاملات المصرفية وغيرها من الأنشطة، وذلك لتوفير آلية فض منازعات سريعة بمعرفة المتخصصين في هذا المجال. وألزم مشروع القانون البنك المركزي بتدشين وحدة ذات طابع خاص لتلقي البلاغات عن أية ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة والتحقق من صحتها، ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي تكليف الجهة المخالفة بتعديل أوضاعها وإزالة المخالفة فوراً أو خلال فترة زمنية محددة، وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف باطل.

وحظر القانون مزاوله أي نشاط يتضمن تشغيل نظم الدفع أو تقديم خدمات الدفع إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من البنك المركزي، مشدداً على أن تكلفة المعاملات النقدية في الاقتصاد المحلي تقدر بحوالي 2.2% من الناتج القومي.

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 2422 لسنة 2019، والذي ينص على التعامل مع الملفات والعقود الصادرة من الجهة ذات الولاية السابقة فيما يتعلق بالأراضي محل قرار رئيس الجمهورية رقمي 249 لسنة 2016، طبقاً ل636 لسنة 2017، طبقاً لضوابط محددة. وعالج القرار تفاصيل العقود الصادرة من أحد أجهزة الدولة بغرض الاستصلاح والاستزراع، التي التزم ذوو الشأن باستغلالها في النشاط الزراعي المحدد بالتعاقد.

أعلنت وزارة المالية عن طرح سندات خزائنة بقيمة إجمالية بلغت 4.250 مليار جنيه وذكرت الوزارة، أنه تم طرح سندات خزائنة أجل 3 سنوات بقيمة 2.250 مليار جنيه بمتوسط سعر فائدة بلغ 14.365%، وبلغ أعلى سعر 14.41% وأقل سعر 14.2. وأشارت إلى أنه تم طرح سندات خزائنة أجل 7 سنوات بقيمة 2 مليار جنيه بمتوسط سعر فائدة 14.217%، وبلغ أعلى سعر 14.3% وأقل سعر 14.09.



أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة القرار رقم 907 لسنة 2019، والذي ينص على فرض تدابير وقائية نهائية على الواردات من صنف عيدان وقضبان من حديد أو صلب (حديد التسليح لأغراض البناء) صنف المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو صلب من غير الخلائط (البليت).

تدابير نهائية على الحديد والبيليت

حصر إحصاءات الإستثمار الأجنبي.. وبنك فيصل يرفع رأسماله

قالت وزارة الاستثمار إنه تم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العامة للرقابة المالية، بشأن تبادل البيانات والمعلومات إلكترونيًا، في مجال حصر إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر. وأكدت الوزارة يأتي في إطار التعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والرقابة المالية، لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار في مصر، ودعم سياسات الاستثمار، وحرصًا على توفير معلومات وبيانات عن الاستثمارات الأجنبية بمصر. وأكدت الوزارة أن البروتوكول يأتي تفعيلًا للتعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار، التي تنص على إضافة بند 14 للمادة 74 يتضمن طلب المعلومات والبيانات اللازمة لحساب أصول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الجهات العامة والخاصة للأغراض الإحصائية، وفقًا للممارسات الدولية المعمول بها، ويكون لهيئة الاستثمار في سبيل ذلك إعداد نماذج واستبيانات لاستيفاء تلك المعلومات والبيانات وتطبيقها بجميع الوسائل، بما فيها الوسائل الإلكترونية.



قرر بنك فيصل تعديل
النظام الأساسي للبنك
ليصبح رأسمال البنك
المرخص به مليار دولار
أمريكي ورأسمال البنك
المصدر 440.196
مليون دولار

وأعلنت إدارة البورصة
أن بنك فيصل الإسلامي،
قد تقدم بمستندات قيد
أسهم زيادة رأس المال
المصدر والمدفوع
من مبلغ 366.83
مليون دولار ليصبح
440.196 مليون دولار.
يشار إلى أن فيصل
الإسلامي حقق صافي
ربح خلال النصف الأول
من العام الجاري، وفقًا
للقوائم المجمعة، بلغ
1.376 مليار جنيه،
مقابل 1.34 مليار جنيه
خلال الفترة ذاتها من
العام الماضي.



قالت الهيئة العامة للرقابة المالية إن
مجلس إدارتها وافق على خفض تكلفة
التداول بالبورصة، تشجيعًا للاستثمار،
ومن أجل خلق بيئة تنافسية مع الأسواق
الإقليمية.
وتعمل الحكومة المصرية على دعم سوق
المال، ووضعت برنامجًا لطرح حصص في
نحو 23 شركة بالبورصة، في إطار خطة
لجمع 80 مليار جنيه من بيع حصص أقلية
في سوق الأسهم المحلية.
وقال بيان الهيئة إن مشروع قرار خفض
الرسوم سيحال إلى رئيس مجلس الوزراء
لاتخاذ إجراءات استصداره.

وأوضحت هيئة الرقابة المالية أن القرار
يشمل خفض تكلفة مقابل خدماتها عن
عمليات التداول إلى خمسة في المائة
ألف بدلا من 6.25 في المائة ألف
وخفض رسوم عمليات المقاصة والتسوية
لتصبح عشرة في المائة ألف بدلا من
12.5% ألف وخفض رسوم البورصة
لتصبح عشرة في المائة ألف بدلا من 12
في المائة ألف.

.. والمالية تصدر سندات خزانة جديدة

تعاون مصري ألماني في مجال صناعة السيارات



م. محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات

وتم الإتفاق على قيام وفد ألماني يمثل شركة ديملر بزيارة مصر خلال شهر ديسمبر القادم، ومن المنتظر إجراء مباحثات لتعزيز التعاون في المجال الصناعي والإستفادة من الصناعات المغذية للسيارات في مصر. وقال محمد السويدي إن مصر تتمتع بموقع متميز يؤهلها لتكون مركزا لتطوير صناعة السيارات وقطع الغيار وتوسيع الصناعات المدغية والتصدير إلى دول المنطقة ودول القارة الإفريقية.

التقى وفد إتحاد الصناعات المصرية الزائر لألمانيا منتصف أكتوبر الماضي بالرابعة الألمانية لصناعة السيارات. ترأس الوفد المهندس محمد السويدي رئيس الإتحاد وشارك فيه المهندس طارق توفيق وكيل الإتحاد والدكتور محمود سليمان رئيس لجنة الإستثمار بالإتحاد وعدد من رجال الصناعة. بحث الجانبان التعاون في مجال صناعة السيارات والإستفادة من إمكانات الرابطة التي تضم 600 شركة من مصنعي السيارات الألمانية.

16 شركة تشارك في أراب هيلث

تشارك ١٦ شركة بمعرض أراب هيلث للمستلزمات والأجهزة الطبية والذي يقام بمدينة دبي خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ يناير القادم.

وصرح الدكتور شريف عزت رئيس شعبة صناعة الأجهزة الطبية أن مشاركة الشركات المصرية ستتم من خلال جناح تبلغ مساحته ٣١٠ مترا مربعا وأن الشعبة تبحث مع الجهات المسؤولة تعظيم إستفادة أعضائها من المعرض الدولي المتخصص في الأجهزة الطبية، وكانت الشعبة قد رشحت الدكتور رفقي البدري عضو مجلس الإدارة لتمثيل الشعبة في المعرض الدولي للصناعات الطبية الذي عقد في مدينة الرياض خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ سبتمبر



د. شريف عزت رئيس شعبة صناعة الأجهزة الطبية

الماضي. من ناحية أخرى تعد الشعبة بالتعاون مع جمعية المصدرين المصريين « إكسبولينك » كتالوجات تفصيلية بأنشطة الشركات الأعضاء للإستفادة منها في العقود التصديرية، وهو ما يتزامن مع قيام الشعبة بإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية لأعضائها وأنشطتهم المتنوعة .

أنشطة متنوعة بشعبة الآلات والمعدات

أجرت شعبة صناعة الآلات والمعدات مباحثات موسعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية بغرض الوقوف على إحتياجات الصندوق لمعدات وآلات متنوعة يتم استخدامها في مشروعات هندسية عديدة. وقررت الشعبة تحديد الإحتياجات من المعدات لتعميمها على الشركات الأعضاء، كما تم بحث فرص التعاون مع شركة أي إف بي الخاصة بتنظيم المعارض ، فضلا عن بحث الإستفادة من خدمات شركة تراكليت المتخصصة في نقل البضائع داخل مصر ومدى مناسبتها لهم .

وكانت الشعبة قد اتخذت قرارا بالإعتذار عن المشاركة في المعرض الروسي المخصص للمعدات المستخدمة في مشروع الضبعة للطاقة النووية نظرا لضيق الوقت، فضلا عن عدم توافر معلومات كافية عن المعرض.



«تشكيل المعادن» تطالب بتفضيل المنتج المحلي في المشروعات العامة



أيمن النجولي رئيس شعبة تشكيل المعادن

المحلي طبقا للقانون وقرارات رئيس الوزراء المنظمة لذلك حتى يتحقق التكامل الصناعي المحلي. وقامت الشعبة برفع الشكوى المذكورة إلى غرفة الصناعات الهندسية لإتخاذ ما يلزم. ومن جانبها قامت الغرفة بمخاطبة الجهات المسئولة لحل أزمة الشركة والتأكيد على ضرورة إتزام كافة المكاتب الإستشارية العاملة في مشروعات عامة بتفضيل الإنتاج المصري.

تلقت شعبة تشكيل المعادن شكوى من المهندس محمد خير الدين رئيس مجلس إدارة شركة إكسترا إيجبت تفيد قيام بعض المكاتب الاستشارية برفض المنتج المحلي في المناقصات العامة لا لشيء سوى لأنه محلي مما يسمح للمنتجات المستوردة رديئة الصنع الدخول في المشروعات على حساب المنتجات المحلية. وأكد المهندس أيمن النجولي رئيس الشعبة ضرورة إلزام المناقصات والمكاتب الاستشارية بتفضيل المنتج

اتفاق تعاون بين مستثمرى أكتوبر وجامعة زويل



بروتوكول التعاون بين مستثمري 6 أكتوبر وزويل

وإمكانيات فنية وعلمية رائدة في المنطقة العربية، مطالباً الحكومة المصرية بتبني تجربة مدينة زويل لتطوير التعليم في مصر. وأوضح بأن جمعية مستثمري أكتوبر وكافة المصانع والمؤسسات الإنتاجية بالمدينة على أتم الإستعداد لتقديم كافة الخدمات التجريبية والفنية بحيث تكون جمعية المستثمرين مكملة للمنظومة العلمية والتعليمية الرائدة في مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى استعدادها لتبني الأبحاث العلمية والإبتكارات القابلة للتنفيذ لتعم الفائدة على المجتمع الصناعى في مصر

وفقا لضوابط محددة فى إطار تبادل الفائدة بين الطرفين وأكد خميس، أن توقيع البروتوكول يستهدف فى المقام الأول توطين التكنولوجيا داخل الصناعة المحلية والإستفادة من المنتج البحثى للمدينة فى تنمية الصناعة الوطنية. من جانبه أكد الدكتور شريف صدقى الرئيس التنفيذى لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بأن أحد أهم أهداف المدينة العلمية هى دفع عجلة الإقتصاد المصرى عن طريق مساعدة الصناعة على التطوير وفقا لأسس علمية، بحيث تكون المدينة كبيت خبرة لكافة المصانع والمؤسسات الإنتاجية فى مصر.

وقعت جمعية مستثمري السادس من أكتوبر برئاسة الدكتور محمد خميس شعبان بروتوكول تعاون مع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بهدف توطين التكنولوجيا الحديثة داخل الصناعة الوطنية وتحقيق أهداف الدولة فى زيادة نسبة المكون المحلى داخل المنتج المصرى وتحقيق التكامل بين العلم والصناعة.

حضر توقيع البروتوكول كلا من الدكتور محمد خميس شعبان رئيس مجلس إدارة الجمعية وعددا من قيادات الجمعية على رأسهم المهندس عبد المجيد زيد والدكتور وائل الخولى والمهندس مصطفى عبيد والمهندس محمد فوزى، بالإضافة إلى الدكتور شريف صدقى الرئيس التنفيذى لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وعددا من قيادات الأقسام المتخصصة داخل المدينة. واعتبر الدكتور محمد خميس شعبان، بأن مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا نورا ساطعا فى سماء المنظومة التعليمية المصرية لما تمثله من قيمة تكنولوجية

إلغاء شعبة المستلزمات الطبية بغرفة الأدوية

اتفقت غرفة الصناعات الهندسية مع غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل على توحيد كافة إشتراكات الشركات العاملة فى مجال المستلزمات والأجهزة الطبية وضمها جميعا تحت مظلة شعبة الأجهزة والمستلزمات الطبية بغرفة الصناعات الهندسية. وتم الإتفاق على إعتبار شعبة الأجهزة الطبية هي الكيان الوحيد الممثل للصناعة، وتم إلغاء شعبة المستلزمات الطبية فى غرفة صناعة الأدوية. وبناء على الإتفاق تم تعديل اسم غرفة صناعة الأدوية ليصبح غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل بدلا من غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية. يأتي ذلك تطبيقا لقانون إتحاد الصناعات الجديد الصادر هذا العام والذي يحدد اختصاصات كل شعبة وينهي مشكلات سابقة لتداخل اختصاصات بعض الشعب فى الغرف المختلفة معا.

« الأجهزة الكهربائية » تشجيع التوجه لإفريقيا



طلبت شعبة صناعة الأجهزة الكهربائية بضرورة تشجيع المصنعين المصريين لعمل صناعات تجميعية في الدول الإفريقية وذلك تنفيذاً للتوجهات الحكومية لدعم العلاقات المصرية الإفريقية.

وقالت الشعبة إن الشركات الأعضاء بالشعبة تدرس عمل زيارة إلى بعض الدول الإفريقية مثل أوغندا. كما تسعى الشعبة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة للصناعة المصرية في بعض البلدان التي حققت تقدماً كبيراً مثل رواندا. وأضاف مؤكداً أن الفرص التصديرية المتاحة في كثير من الأسواق الإفريقية كبيرة وأنها لم نغتم بعد باستغلالها بشكل مثالي.

وكانت غرفة الصناعات الهندسية قد احتفلت بالسفير صالح هابيماننا سفير رواندا وقامت بتكريمه بعد إنتهاء فترة عمله في القاهرة ليتسلم مهام منصبه كسفير لبلاده في المملكة المغربية، نظراً لجهوده في تنمية العلاقات التجارية والصناعية مع مصر خلال العامين الماضيين.

وفد إختبارات أمريكي يزور الغرفة



صورة لزيارة الوفد الأمريكي

استقبلت غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات وفد من شركة «يو إل» الأمريكية. جاء اللقاء في إطار اهتمام الغرفة بإنشاء معامل جودة واختبارات وقياسات على أحدث الأنظمة العالمية ما يساهم في دعم الصناعة المصرية وتشجيع التصديرويتسق مع اتجاه الدولة لتعميق التصنيع المحلي. فضلاً عن إهتمام الشركة بأسلوق المصري باعتباره واحد من الأسواق الكبرى في المنطقة وإفريقيا.

وأكد المهندس بهاء ديمتري عضو مجلس إدارة شعبة صناعة الأجهزة الكهربائية بالغرفة أن اللقاء يأتي في الوقت الذي تعزز فيه وزارة الصناعة قدرات مصر الإنتاجية من أجل تقدم الصناعة المصرية

مباحثات للتعاون مع تايوان في مجال التدريب



صورة زيارة مسئولى سفارة تايوان للغرفة

عقدت غرفة الصناعات الهندسية مباحثات مع مسئولين بسفارة تايوان بالقاهرة لبحث فرص التدريب وتبادل الخبرات الصناعية في مجال الصناعات الهندسية. وكان المهندس محمد البودي نائب رئيس الغرفة قد استقبل مسئولين بالسفارة التايوانية بمشاركة عدد من رجال الصناعة حيث تم استعراض إمكانيات المؤسسات التايوانية وفرص التدريب المختلفة للعمال المصرية في مختلف قطاعات الصناعة التايوانية وكيفية التوصل لإتفاقات تعاون في هذا المجال.

وستركز الدورات التدريبية المزمع تنظيمها في البداية على قطاع الصناعات الإلكترونية التي حققت فيها تايوان نجاحاً كبيراً. ومن المنتظر تفعيل إتفاق قريب للتعاون بين البلدين في مجال التدريب الصناعي في قطاع الصناعات الهندسية.

من قلب الصناعة

11

بروتوكول لإقامة أكبر معرض طبي إفريقي بالقاهرة



وأشار إلى أنه سيتم تجميع الشركات سواء موزعين ومصنعين من كبريات الشركات في الدول المختلفة، وعمل لقاءات B2B مع الشركات المصرية، لزيادة الاستثمار في قطاع تصنيع الأجهزة والمستلزمات في مصر، خاصة وأن هناك نمو اقتصادي كبير تشهده مصر في مجالات الشركات الناشئة والصغيرة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقالت مى حلمى مدير المعرض في مصر، إن المعرض سيكون بمشاركة الجمعية المصرية للأشعة والطب النووي والجمعية المصرية للطب المعملية وشعبة الأجهزة والمستلزمات الطبية باتحاد الصناعات.

الشركات المدرجة لديها وعددهم ٣٢٠ شركة للاشتراك في المعرض. وأضاف في تصريحات له عقب توقيع البروتوكول، أن هناك ٤ معارض متفرقة كان يتم تنظيمها في هذا المجال، لكننا في حاجة إلى معرض دولي من أجل عمل شراكة وتشبيك مع الشركات العالمية المقرر أن تشارك في المعرض. من جانبه كشف عزان محمد رئيس المعرض أن ١٨٠ شركة من ٢٠ دولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا ستشارك في نسخة المعرض المرتقب تنظيمها في مصر في أبريل ٢٠٢٠، من أجل تحويل مصر لمنصة أعمال في مجال قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية.

وقعت شعبة الأجهزة والمستلزمات الطبية باتحاد الصناعات، بروتوكول تعاون مع شركة إنفورما لاستضافة أكبر معرض متخصص في صناعة الأجهزة الطبية والمستلزمات في إفريقيا بالقاهرة. وقع من جانب شعبة الأجهزة والمستلزمات الدكتور شريف عزت رئيس الشعبة، ومن إنفورما العالمية عزان محمد رئيس المعرض، ومى حلمى مدير المعرض في مصر. وقال الدكتور شريف عزت، إن مصر في حاجة إلى مثل هذه المعارض الدولية الضخمة، التي تهدف إلى تنمية صناعة الأجهزة والمستلزمات، مشيراً إلى أن غرفته ستخاطب

بعثة تجارية إلى السنغال

ينظم المجلس التصديري للصناعات الهندسية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نوفمبر المقبل بعثة تجارية للسنغال، حيث تستهدف البعثة التجارية إستكمال خطة المجلس لخطة التسويقية للنهوض بصادرات القطاع، والتي بدأت ببعثة تجارية لتانزانيا ورواندا يونيو الماضي، بالإضافة إلى



عمرو أبو فريخة

استقدام ٥٦ مشتري دولي علي هامش المعرض.

وكشف المجلس في بيان له، أن البعثة سيتخللها عدد كبير من اللقاءات الثنائية بين الشركات المصرية ونظيراتها بالسوق السنغالي، بالإضافة إلى عقد زيارات ميدانية لأسواق المنتجات الهندسية،

فيما أشار المجلس إلى أنه سيوفر مترجمين للغة الفرنسية للشركات المصرية لتيسير عملية التفاوض.

وأكد المجلس، أن «السنغال» سوق مهم ومركز حيوي لنفاذ الصادرات الهندسية لدول غرب إفريقيا، مشيراً إلى أن البعثة تستهدف ٧ قطاعات هي «الأجهزة المنزلية - الصناعات الكهربائية والإلكترونية - الطلبات والمراجل والمحركات - وسائل النقل - الآلات والمعدات - مكونات السيارات - الآلات الزراعية».

توطيد علاقات التعاون بين مصر وروسيا



صورة لقاء السويدي بالوفد الروسي

أكد المهندس محمد زكي السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية خلال لقائه السيد سيرجي كاتيرين رئيس اتحاد غرف تجارة والصناعة الروسي والوفد المرافق له الذي زار القاهرة الشهر الماضي ضرورة التعاون الصناعي البناء بين مصر وروسيا في مختلف المجالات.

وأشار رئيس اتحاد الصناعات للوفد إلى تحسن المناخ الاستثماري في مصر في السنوات الأخيرة بعد ما اتخذته الدولة من إصلاحات اقتصادية وتشريعية جعلت من مصر بلداً جذاباً وواعداً للاستثمار.

وكشف أنه تم الاتفاق مع الجانب الروسي على التنسيق لزيارة رسمية في القريب العاجل لوفد مصري من رجال الصناعة والأعمال للتعرف على الفرص والمجالات المتاحة للتعاون لتوطيد العلاقات المتميزة بين البلدين بما يحقق مصالحهما، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لهما مع التركيز على دفع التعاون بين رواد الأعمال ومشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من البلدين.

وقد حضر الاجتماع الذي عقد على هامش معرض «الاسبوع الصناعي الكبير» المقام بالقاهرة لضيف من رجال الأعمال الممثلين لأكثر الشركات الروسية والبيلاروسية التي تعمل في مجالات الآلات والمعدات ومكونات التصنيع والتقنيات الزراعية الحديثة ومعدات الطاقة والنقط والغاز والمنتجات الهندسية.

تفاصيل ميلاد شعبة مستلزمات الأدوات الصحية

الصناعة المحلية تثبت قدرتها على تلبية إحتياجات السوق المحلي

الحقيقة، أنه قام بانتاجه وتصنيعه محليا، وهذا كذب. علي حد وصفه. وكل ما قام به هو تجميعه فقط مما يضر بالصناعة وبموارد الدولة ويستفيد بامتيازات تقدم للمصنعين ولكنه دون اي جهد يقدمه للصناعة المحلية بل يضربها.

ومن جانبه قال أيمن الفخراي عضو الغرفة أن عدد المصانع التي تعمل بقطاع الأدوات الصحية والمقيدة بغرفة الصناعات الهندسية تصل إلى حوالي ١٥٠ مصنعا، كما توجد حوالي ١٥٠ مصنع آخر تتوزع عضويتها في غرف صناعية أخرى مثل الكيماوية والمعدنية ومواد البناء، فيما تبلغ عدد المصانع الغير مسجلة في اي غرفة لحوالي ١٠٠، ما يشير إلى أن عدد المصانع إجمالاً في مصر العاملة في القطاع تصل إلى حوالي ٥٠٠ مصنع أدوات صحية.

وكشف أن فاتورة الاستيراد في قطاع الأدوات الصحية تزيد علي ٣ مليارات جنيه، ولكن حالياً هناك تراجع

للاستيراد متوقعا

أنه خلال عام

واحد من

الممكن أن

تنخفض

الفاتورة بما

يعادل ١,٥

مليار جنيه،

ومع تهيئة

الأدوات الصحية، وإن إنتاج تلك المصانع قادر على سد حاجة المشاريع الجديدة ومواكبة الطفرة العقارية التي تشهدها مصر خلال الأونة الأخيرة، والتي تبرهن عليها المشاريع القومية التي تقوم بها مصر حالياً.

وأشار عبد الجواد إلى أن

نسبة المكون المحلي

في خلطات المياه

وصلت في بعض

المصانع

إلى ٨٥٪،

وهو ما

يحقق

رغبة الدولة

المصرية في تعميق

التصنيع المحلي.

وشدد علي ضرورة تفعيل القانون ٥ لسنة

٢٠١٥، الخاص بتفضيل المنتج المحلي في

العقود الحكومية، وذلك بهدف وضع الصناعة

المحلية علي الطريق الصحيح، وتشجيع اقامة

صناعة محلية للحد من الاستيراد، وذلك

بالحصول على نصيب في العقود الحكومية

وفقاً لهذا القانون.

لعبه التجميع

وحذر عبد الجواد من تلاعب بعض المستوردين

في ادخال منتج تام مستورد مفكك ويقوم

بتجميعه مدعياً علي خلاف

قررت غرفة الصناعات الهندسية إنشاء شعبة جديدة لمستلزمات الأدوات الصحية متفرعة من شعبة تشكيل المعادن، على أن يندرج تحتها المصانع التي تعمل في قطاع الأدوات الصحية. تستهدف الشعبة ادخال القطاع غير الرسمي وكافة المصانع التي تعمل في قطاع صناعة خلطات المياه، والحنفيات والأحواض الاستائيس وقطاع الأدوات الصحية بشكل عام.

أكد أصحاب المصانع الجديدة في

القطاع أن الصناعة المصرية قادرة

على تلبية إحتياجات السوق بجودة

افضل من المنتجات المستوردة.

وقالوا إنه رغم حداثة عهد

المصانع المصرية إلا أنها

استطاعت توفير منتجات

عالية الجودة لاقت إعجاب

المستهلكين .

ودعوا إلى ضرورة مساندة

وتشجيع الصناعة من خلال

تفضيل المنتج المحلي في

المناقصات العامة والحكومية

طبقاً لقرارات مجلس الوزراء

السابقة .

وقال المهندس احمد عبد

الجواد ، إن مصر لديها صناعة

قوية في قطاع



نسب التصنيع المحلي
تصل إلى ٨٥٪
في خلاطات المياه



هشام فاروق



أحمد عبد الجواد



أيمن الفخراي

المنتجة لتغطي السوق المحلي. واقترح هشام بعض الحلول منها، زيادة حجم انتاج شركة البتروكيماويات من خامة البولي في سي، ووضع الية لعمل تسهيلات في السداد لشركة البتروكيماويات، إضافة لإنشاء مصنع لانتاج البولي بروبيلين بطاقة انتاجية تتناسب والسوق المحلي للمساهمة في خفض تكلفة الانتاج، وضرورة تفعيل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه توجد قوانين لكن غير مفعلة. علي حد وصفه. كما يجب تسهيل شروط استحقاق المبادرة للصناعات الصغيرة والشركات الحديثة لأن الشركات الكبرى لا تحتاج اليها بشكل كبير، وأخيرا تفعيل دعم الصادرات والمساعدة في تنمية المصنعين وامدادهم بالاستشارات الفنية الخاصة بالتصنيع وآخر ما توصل اليه العلم في مجال صناعة البلاستيك.

فجوة تمويلية بين فترة شراء الخامات وبين التحصيل تصل إلي أكثر من ٦٠ يوما، وصعوبة الاجراءات في استكمال الاوراق الخاصة بالاجراءات البنكية للحصول علي مبادرة لتغطية الفجوة التمويلية، وكذا صعوبة تدبير رأس المال اللازم لشراء الإسطمبات، علاوة علي ارتفاع اسعارالخامة لشرائها بالأجل لعدم القدرة علي الشراء نقدا، كما لا يتم تصنيع البولي بروبيلين. ، ويتم استيرادها من كوريا كذلك خام البولي في سي حيث يتم انتاجها بجودة متميزة من شركة

البتروكيماويات المصرية ولكنها لا تباع الا نقدا ولا تكفي الكمية

الظروف وانشاء المزيد من المصانع من المتوقع ان تنخفض الفاتورة خلال ٣ اعوام علي الاقل الي ٥٠٠ مليون جنيه. ولفيت الي أن الفترة الماضية شهدت تطورات ايجابية تمثلت في تحول عدد من المستوردين الي مصنعين، حيث تم انشاء حوالي ٣٠ مصنع جديد، وهناك عدد من المصانع الجديدة في الطريق. ويبلغ حجم انتاج الخلاطات في مصر يصل الي من ٧٠ الي ٧٥٪، فيما يبلغ حجم انتاج المحابس من ٦٠ الي ٦٥٪، وحجم انتاج الوصلات من ٤٥ الي ٥٠٪، وهناك منتجات نصل بحجم الانتاج فيها الي ٧٠٪ واخري ٥٠٪ وثالثة لا لا تنتج مطلقا في مصر. وأوضح الفخراي انه خلال الفترة المقبلة لابد زيادة انتاجية المصانع القائمة، والعمل علي تسكين التكنولوجيا الجديدة في القطاع من خلال جذب استثمارات اجديدة بتكنولوجيا عالية. من جانبه أكد هشام فاروق مدير عام شركة روكا بلاست أن هناك عدد من المعوقات تواجه الصناعة في قطاع الادوات الصحية وخاصة مواسير البلاستيك، تتمثل في وجود





صناعة صنابير المياه .. لمحة تاريخية

متي عرفت مصر صنابير المياه؟

قبل ان تعرف مصر حنفيات المياه "الصنابير" ظهرت في ذلك الزمان مهنة السقاية. وتعتبر من المهن والوظائف المهمة في عصر الخلفاء والولاة المسلمين في مصر منذ الفتح الإسلامي، وكان للسقائين شيخ طائفة وأماكن للتجمعات وأخرى للسكن، و"السقا" وفق تعريف المؤرخين المصريين، هو الشخص المسؤول عن نقل المياه من الخزانات ونهر النيل إلى المساجد والمدارس والمنازل، وأسبلة الشرب العامة، وذلك لعدم وصول المياه إلى هذه الأماكن لخدمة الأهالي. وكان يتحمل الكثير من الصعاب من أجل توفير الماء للمحتاجين إليه، وكانت الأخلاق والأمانة هما الصفات الواجب توافرها فيه.

وكانت بيوت القاهرة تعتمد على السقا تماماً، إذ لم تكن قد ظهرت صهاريج المياه أو الصنابير التي لم تكن نجدها إلا في القصور الملكية، مثل قصر محمد علي باشا، والمساجد الضخمة، فكان السقا هو مصدر المياه الوحيد في كل بيت، يجلب الماء من الأبار أو الخليج المصري الذي كان يصب في ترعة الإسماعيلية، وهو يبدأ من شارع بور سعيد ثم يتفرع ليصب في حارة السقائين. وكانت وسيلة السقا لنقل المياه القرب المصنوعة من جلد الماعز، والمملوءة بالماء العذب، والتي يحملها السقاؤون على ظهورهم.

وكانت هناك بعض الشروط للعمل بمهنة السقا، وهو أن المتقدم لابد أن يحمل قرية وكيساً مليئاً بالرمل يزن حوالي ٦٧ رطلاً لمدة ثلاثة أيام وثلاثة ليالي، دون أن يسمح له بالالتكاء أو الجلوس أو النوم.

كما كان يلزم أن يتصف السقا ببعض المواصفات، أهمها: أن يكون أميناً، وحريصاً على عدم تلوث المياه أثناء نقلها من النيل إلى المنازل وأسبلة الشرب العامة، وأن تكون القرية غير مصبوغة لكي لا تتلوث المياه باللون، ولا تكون بها أي ثقب تنقص من كمية المياه.

ولم يقتصر دورهم على حمل المياه وتوصيلها للمنازل، بل لعبوا دوراً كبيراً في إخماد الحرائق، إذ كانت تؤخذ عليهم التعهدات باستعدادهم للحضور كلما دعت الحاجة إليهم ليلاً أو نهاراً. فكان هؤلاء السقاة يهرعون إلى إخماد نيران الحرائق، فإذا شب حريق في مكان ما، أسرعوا بقرتهم ويراميلهم، وأعانهم في ذلك كل من كان عنده وعاء يستحق الذكر.

كما كان السقا يقوم بعملية رش الأسواق والأزقة الترابية، بغية تبريدها في فصل الصيف، ويعمل على توزيع الماء للعطشى من المارة مجاناً وكان دور السقا الحقيقي يبرز في المناسبات كشهر رمضان والعبيدين، وفي الموالد والأفراح والطهور (الختان)، فكان أهل الخير يمنحونه كسوة جديدة في الأفراح، ويقدمون له اللحوم في الأعياد.

تمركز السقاؤون بالقاهرة القديمة، في حي يسمى (باب البحر)، وهو يقع بجانب باب زويلة، وسمي بهذا الاسم عندما قام السلطان صلاح الدين الأيوبي بتشييد باب يطل على النيل سنة (٥٦٩هـ/١١٧٤م) في نهاية السور الشمالي الغربي للقاهرة، حيث حرص السقاؤون على التواجد بالقرب من مصادر المياه والمتمثلة في نهر النيل.

وكانت هناك خمس طوائف للسقائين، ولكل

منها شيخ طائفة يتولى شؤونها وينظم عملها، منها: طائفتان في باب اللوق، الأولى تقوم بنقل الماء على ظهور الجمال، والثانية تنقل الماء على ظهور الحمير.

وفي عام ١٨٦٥ بدأت مهنة السقا في الاحتضار بالقاهرة، حينما أنشئت شركة المياه وبدأت في إنشاء آلات الضخ والأنابيب التي توزع المياه داخل مدينة القاهرة.

وعرفت مصر حنفيات المياه "الصنابير" عام ١٨٨٤ حينما تم استبدال أماكن الوضوء في المساجد بصنابير متصلة بشبكة مياه الشرب الجديدة النقية التي شيدتها لاستخدام المياه النقية في المساجد للوضوء بدلاً من استخدام الطاسة تيسيراً على المصلين.

وعند ظهور الصنابير في القاهرة ودخول المياه الجاري إليها تضررت طائفة السقائين من تلك "الحنفيات" لأنهم رأوا أن دخول تلك الصنابير خطر يهدد أرزاقهم وكانوا يشكلون أعداداً غفيرة وكانت لهم نقابة تمثلهم فاتفقوا فيما بينهم على التصدي لهذا الخطر الكبير الذي يهددهم، توجهوا إلى أئمة المذاهب الأربعة لاستصدار فتوى منهم تحرم استخدام الماء الخارج من مواسير المياه في الوضوء.

وبالفعل رأى أئمة المذاهب من المالكية والشافعية والحنابلة أن الوضوء من خلال هذه الصنابير بدعة أما أئمة المذهب الحنفي فقد أفتوا بأن الوضوء من ماء الصنبور مقبول بل ومستحب، ومن هنا سمى المصريون الصنبور "الحنفية" نسبة إلى أئمة المذهب الحنفي الذين خالفوا أئمة المذاهب الأخرى، وأجازوا لأهل مصر الوضوء بماء الصنبور.



صناعة السيارات في مصر

الآن؟ وماهو تصنيفنا العالمي في انتاج السيارات حاليا ؟ طبعا تم تدمير النصر للسيارات وغالبا بفعل فاعل وتم تسريح عمالها ومن آن لآخر يعلن وزير قطاع الاعمال علي اعادة تشغيلها أو بيعها .

هل تعتقدون ان تجميد شركة النصر للسيارات و توقفها منذ ٣٠ عاما ممكن ان يعاد اليها الروح ثانية لااعتقد ان المتوفي يعود للحياه بعد ٣٠ عاما.

إنني أقول لكم ادرسوا تجربة كوريا او تجربة ماليزيا او الصين - اما صناعة السيارات في مصر فهي صناعة تجميعيه لاكثر من ٢٠ نوع من السيارات مختلفه الماركات والهويات واكبر مصنع انشئ في عام ١٩٨٠ في ٦ اكتوبر هو جنرال موتور

وأعتقد أن جنرال موتور الامريكي كان أحد أسباب فعل الفاعل في توقف النصر للسيارات ! آخر المعلومات ان انتاج السيارات بكافه انواعها في مصر بكافه مصانعها التجميعيه وصلت في عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ إلي مايقرب من ٤٠٠٠٠٠ سياره سنويا وهذه الفتره هي الفتره الذهبيه في انتاج هذا الكم من السيارات وهي فتره وزير الصناعات المهندس / رشيد أما اخر الاحصائيات عن انتاج السيارات عام ٢٠١٧ في مصر هو ٧٠ الف سياره - اترك التعليق لكل منكم كما يشاء

وأخيرا متي يكون لمصر سياره منتجه بمصر بكافه اجزاءها بما فيها المحرك تسمي السياره المصريه تستخدم في مصر و تصدر لكل دول العالم تحمل اسم مصر .



بقلم :

المهندس مصطفى عبيد

في الطرق تقريبا ٥٠٪ من ملايين السيارات التي تتحرك في مصر من صناعة كوريا الجنوبيه وكم عدد السيارات الكوريه التي تستخدم في كل دول العالم انها بالملايين . وتصنف كوريا حاليا على كونها من أكبر عشر دول تنتج السيارات في العالم.

أين شركة النصر للسيارات



بدأت مصر تنتج سيارات الركوب عام ١٩٦٠ بالتعاون مع شركة فيات الايطالية. هل تذكروا السياره فيات ١١٠٠ - فيات ١٣٠٠ - فيات ٢٣٠٠ ؟

وانشأت مصر شركة النصر للسيارات في وادي حوف بحلوان وكان أول رئيس لهذه الشركة هو دكتور عادل جزارين امد الله في عمره ونجحت هذه الشركه نجاحا عظيما - فكانت تنتج سنويا مايقرب من ٢٥٠٠٠ سياره ركوب فقط بالإضافة للسيارات النقل العظيمه نصر عشرة طن بمحرك تبريد هواء بالتعاون مع ماجيروس دويتس الألمانية

ثم أنتجت الأتوبيس نصر بموتور دويتس والجرارات الزراعيه بالتعاون مع شركة IMR اليوغسلافية والملقب بالجرار الأزرق قدرة ٦٠ حصان كل هذه السيارات أنتجت في الستينات في شركة النصر .

وفي هذه الفتره الزمنيه وبالذات أواخر العقد السادس من القرن الماضي وصل مصر وفد كبير من كوريا الجنوبيه لزيارة شركة النصر للسيارات ودراسة التجريه المصريه ونجاحها لتطبيقها في كوريا التي لم تكن تنتج السيارات بعد .

وأعلنت كوريا انها تأمل أن تنشأ مصنع مثيل لشكل شركة النصر للسيارات المصريه.

والآن مرت خمسون عاما علي هذه الزياره ماذا حدث بعد ذلك ؟

انظروا الآن إلى كمية سيارات الركوب في مصر التي تجري

قصة صناعة النور فى مصر



من البخار إلى الليد

عرفت مصر لأول مرة الكهرباء وانارة المدن المصرية علي يد رجل الأعمال الفرنسي «ليبون» عام ١٨٩٣ وأصبحت مصر من الدول الرائدة فى قطاع الكهرباء، بعد ١٣ عام فقط من استخدام فرنسا للكهرباء فى الإنارة.. وبدأ استخدام الكهرباء فى الإنارة داخل مصر على يد القطاع الخاص بعد أن رخصت الحكومة المصرية لشركة ليبون الفرنسية إدخال الإضاءة بالكهرباء فى العاصمة والإسكندرية عام ١٨٩٣م والتي كانت تحتكر إنارة شوارع القاهرة والإسكندرية منذ عام ١٨٦٥م بغاز الاستصباح الناجم عن تقطير الفحم وظلت حتى عام ١٩٠٩ محتكرة إدخال الكهرباء للمدن إلى أن أنشئت الحكومة المصرية مصلحة البلدية التى تولت هذه المهمة

أول وحدة لتوليد الكهرباء بالإسكندرية

فى عام ١٨٩٥ تم إنشاء أول وحدة بخارية لتوليد الكهرباء بمعرفة شركة ليبون الفرنسية بمحطة كرموز، وحرصت شركة الإسكندرية لتوزيع الكهرباء فيما بعد على وضع الوحدة البخارية الأولى فى مصر التى يبلغ عمرها ١٢٣ عام داخل حجرة زجاجية للحفاظ عليها وتحويلها لمزار تحرس الوفود الأجنبية المهمة بالكهرباء على زيارتها من حين لآخر ويعتبر المحامى الفرنسى مانولى الذى يقطن فى ٥ شارع صلاح سالم بالإسكندرية أول مشترك فى إدخال التيار الكهربائى فى ١١ مايو ١٨٩٥،

ويعتبر البنك العثمانى بالإسكندرية ثان مشترك على مستوى الجمهورية فى نفس العام، وتعد جمعية البحارة والجنود «المركز الثقافى اليونانى حالياً» أول جمعية يتم إدخال التيار الكهربائى لها عام ١٨٩٨، وأول مسجد يتم إنارته باستخدام الكهرباء هو مسجد النبى دانيال بالإسكندرية فى ١٤ يناير عام ١٩٠١، والكنيسة الانجليزية فى ٢٦ فبراير ١٨٩٦، وأول قنصلية تشترك فى التيار الكهربائى هى القنصلية الفرنسية بالإسكندرية عام ١٨٩٨، وكان يتم

محاسبة المشتركين بعدد اللمبات وقوتها الموجودة لديهم إلى أن تم تركيب عدادات الكهرباء. وفى عام ١٩٠٤ أنشأت الحكومة المصرية مصلحة البلديات لتتولى إضاءة المدن بالكهرباء، وتعد مدينة الزقازيق أول مدينة دخلتها الكهرباء على يد المجالس البلدية وذلك فى عام ١٩٠٩م وتلى ذلك

التي قامت بها الغرفة لكافة مصانع مصر في كل محافظات مصر كان الهدف منها تعميق التصنيع المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد، لافتاً إلى أنه طالب المصنعين بزيادة تعميق التصنيع في صناعة لمبات الليد باعتبارها صناعة واحدة وكثيفة العمالة وتخدم الصناعة من جهة، وأنها تحقق ترشيد في الطاقة وذلك من جهة أخرى، وأكد أن الفترة الماضية شهدت بالفعل قيام صناعة قوية للأضاءة بنظام الليد ووصل نسبة التعميق فيها الي ما يزيد عن ٤٥% كما أن هناك نقطة ايجابية اخري تحققت من خلال تحول عدد من المستوردين الي صنع في هذا القطاع. وقال هاني صقر صاحب أحد مصانع المنطقة الصناعية ببورسعيد، إنه يعمل في تصنيع اللمبات الليد والأدوات الكهربائية منذ عام ٢٠١٥ ووجد أن هناك بعض المشاكل من العمالة فقرر والده طرد العمالة المشاغبة وأصبح المصنع يعاني من نقص في العمالة.

وأوضح أن والده الذي كان يعمل مديرا لمدرسة للصم والبكم جاءته فكرة الاستعانة بطلبة من المدرسة وبالفعل استعان بعدد منهم وحققوا نجاحا منقطع النظير وقررنا الاستعانة بعدد أكبر حتى بلغ عدد العاملين من ذوي القدرات الخاصة ٤٠ عاملا من أصل ١٤٠ عاملا وموظفا. وأكد هاني صقر أن الطلاب الصم والبكم حققوا نتائج في العمل أكثر من العاملين الطبيعيين ودائما يحصلون على مكافآت التميز.

خفض فاتورة الاستيراد

قال المهندس عاطف عبد المنعم، رئيس شعبة الأدوات الكهربائية بغرفة الصناعات الهندسية في اتحاد الصناعات، إن خفض الفاتورة الاستيرادية لمكونات اللمبات الليد يكون من خلال تصنيع بعض الأجزاء محليا، وحيث أن الكميات المطلوبة للسوق المحلي لا تكون إقتصادية إلا إذا تم تجميعها، فإنه من الأفضل ما يلي: قيام إحدى الجهات التابعة للدولة بتصنيع هذه الأجزاء وبيعها، بعد إضافة هامش ربح مقبول لجميع مصانع الليد المحلية وبسعر موحد.

فضلا عن قيام تحالف بين جميع المصانع

بالإضافة إلى إنشاء عدة محطات حرارية أخرى كبيرة، وبالتالي زيادة القدرات الاسمية المركبة زيادة كبيرة، وتم انشاء الشبكة الكهربائية الموحدة عام ١٩٦٧م بالإضافة إلى زيادة الأحمال والإنتاج وأطوال شبكات النقل والتوزيع وسعات محطات المحولات ودخول مشروع كهربية الريف حيز التنفيذ على نطاق واسع. المعادى تضم أول محطة شمسية محطة المعادى للطاقة الشمسية التي أنشأها المهندس الأمريكي فرانك شومان المتخصص في مجال الطاقة الشمسية بتشييد المحطة في ١٩١١، حيث كانت أول محطة لتوليد الطاقة الشمسية في العالم، وكانت تحتوي على ٥ جامعات للطاقة الشمسية، كل منها بطول ٦٢ متر وعرض ٤ أمتار وتفصل بينهم ٧ أمتار، أستمتر تشغيل المحركات لفترة أقل من عام.

لمبات الليد

والآن اتجهت الدولة لاستخدام لمبات الليد لتوفير الطاقة بعدما طالب الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال شهر يوليو عام ٢٠١٥، خلال اجتماعه بالمهندس شريف اسماعيل، رئيس الوزراء، والدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء، حث المواطنين على ترشيد استهلاك الكهرباء، أملا في خفض تكلفة الاستهلاك بقدر يحقق ضمان عدم انقطاع التيار الكهربى، باستخدام «لمبات الليد» لمواجهة أزمة الكهرباء في مصر، باعتبارها ستوفر ما يقرب من ٨٠% من الطاقة بالمقارنة باللمبات الأخرى. وبدأت وزارة الكهرباء بتوزيع لمبات الليد عبر شركات توزيع الكهرباء ال ٩ على مستوى الجمهورية، بسعر ٢٥ جنيها لللمبة الواحدة نقداً أو بالتقسيط على ٢٠ شهراً دون فوائد، وكمحلة أولى ١٠ ملايين لمبة، وأصبح، حينها، بمقدور أى مواطن التوجه إلى شركة الكهرباء التابع لها ومعه صورة بطاقة الرقم القومى وآخر فاتورة استهلاك، ويقوم باستيفاء استمارة مجانية ويكتب فيها عدد اللمبات التي يحتاجها على أن يكون الحد الأقصى ٤ لمبات بالساعات التي يحتاجها. من هنا بدأت صناعة لمبات الليد تأخذ دورا مهما في الصناعة المصرية.

قال محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية، أن الزيارات الاخيرة

بنى سويف وأسيوط عام ١٩١١م. ولم يزد عدد المدن التي دخلتها الكهرباء في مدة ٢٥ سنة (١٩٠٩م - ١٩٢٣م) عن ست مدن، ويرجع قلة عدد المدن المكهربة في الفترة الأولى إلى أثار الحرب العالمية الأولى وما بعدها مباشرة نظراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت، وأيضا نقص الفحم المستورد من الخارج وهو الوقود الذي كان يستخدم في توليد الكهرباء، أما في الفترة الثانية فيرجع زيادة عدد المدن المكهربة إلى أن إدارة المجالس البلدية التابعة للحكومة أسرعت في تنفيذ البرنامج الخاص بإدخال الكهرباء إلى أهم المدن الإقليمية بالدولة.

وفي عام ١٩٣٦ كان يوجد في مصر نحو ٧٣ محطة توليد الكهرباء وبلغت القدرة الاسمية لها نحو ١٩٥ ميغاوات، تنوعت كالتالى: المحطات البخارية بنسبة ٧٢%، الديزل بنسبة ٢٧%، المائية بنسبة ١% وتميزت الطاقة الكهربائية المتولدة وقتها بأنها كانت مركزة جغرافيا بشدة حيث حظيت ثلاثة أقاليم بنحو ٨٣% من الكهرباء التي أنتجتها مصر عام ١٩٣٦م وذلك بنسبة ٣٥% في القاهرة، ٢٦% في الإسكندرية، ٢٢% في شمال الدلتا. وفي الخمسينات قامت الحكومة المصرية بتأميم صناعة الكهرباء، حيث تزايد الطلب على الكهرباء في مصر بعد عام ١٩٥٧م نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية التي بدأت الحكومة بتنفيذها خاصة في المجال الصناعى، ونظراً لوفرة البترول، فقد زاد إنتاج الكهرباء المولدة من (٢٨٨ مليون ك.و.س) عام ١٩٣٦م إلى (٢٦٣٩ مليون ك.و.س) عام ١٩٦٠م بمعدل زيادة (٧,٩%) سنوياً وذلك نظراً لإنشاء المحطات الكبيرة مثل شمال القاهرة وجنوب القاهرة والتبين وتوسيع محطات الرى والصرف ومحطات الإسكندرية. إنشاء وزارة الكهرباء والتطور السريع للقطاع

في عام ١٩٦١ أعلنت مصر تأميم شركة لبيون الفرنسية بالإسكندرية وبذلك أصبحت مؤسسة الكهرباء تشرف على ٩٥% من القدرة الكهربائية المركبة في مصر، وفي عام ١٩٦٤ تم إنشاء وزارة الكهرباء وهيئة كهربية الريف ودخلت مصر خلالها عصر الكهرباء المائية نتيجة لإنشاء محطة خزان أسوان ومحطة السد العالى



الجهات وخاصة

ادارة المرور في منح تراخيص لنا كمنتج مصري في وجود منافذ منتقلة لعرض وبيع منتجاتنا، وتقدمت شركتنا أكثر من مرة بتقديم طلب لإدارة مرور الاسكندرية عن طريق محافظة الاسكندرية وعن طريق غرفة الصناعات الهندسية، ولكن إدارة المرور لا تقوم بالرد بالرفض أو القبول. واستطرد قائلاً: بدأنا كشركة بعد مشكلات اللمبة اللمبة نتجه حالياً لإنتاج كشافات انارة الشوارع ليد، كشافات اضاءة الواجهات ليد، كشافات معلقة لانارة المخازن والهاجر ليد، كشافات 60x60 ليد دفن ولطش أبيض، كشافات ليد بانال 18 وات دائري 20 سم لمبات مغشوشة

عبد الله صلاح احد اصحاب المصانع أكد أن التحديات التي نعاني منها كصناع انتشار المنتجات الرديئة بداخل السوق المحلية وهو ما يهدد الاستثمارات المحلية العاملة في ذلك المجال. لافتاً إلي أن ورش التجميع كلها تعمل بخامات مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات، وأغلبها مهريّة من الخارج دون أن تخضع للفحص الفني من قبل معامل الجودة التابع للرقابة على الصادرات والواردات، والمصانع لا يوجد بها مختبرات لللمبة وطاقتها وجودتها، والتجميع إما يدوي بدائي أو عن طريقة ماكينة مستوردة من الصين، متواجدة في شقة دون أي التزام بشروط تراخيص المصانع لدى الأحياء أو الرقابة الصناعية والأمن الصناعي والبيئة وغيرها من الجهات، بينما صاحب المصنع المعتمد يتعامل مع 25 جهة حكومية. وطالب بضرورة تشديد الرقابة على السوق المحلية ومحلات مبيعات

الدولة تتدخل، وهو مايساعد بقوة في تعميق التصنيع في هذه الصناعة. وعن التحديات التي تواجه هذه الصناعة، أكد العادلي أن عدم تنظيم الاسواق من حيث دخول البضائع ورقابة الجودة، كما تعاني وجود التشوهات الجمركية ما بين بنود المكونات والمنتج التام، ومن التحديات ايضا هناك مشكلة في القوانين المنظمة لاستيراد المكونات والمنتج التام. وأشار إلي أن المشكلات الموجودة في هذه الصناعة لها حلول بسيطة جدا، وهذه الحلول لو تحققت تنقل الصناعة بشكل كبير، وطالب ان تكون المرحلة المقبلة لهذه الصناعة من خلال اتخاذ اجراءات الضرورية لتوطين هذه الصناعة في مصر وتعميق التصنيع المحلي فيها من خلال التوجه للصناعة التحويلية، والصناعة التحويلية لن تكون مفيدة لهذه الصناعة فقط، بل ستفيد صناعات أخرى كثيرة.

وعن حجم السوق في هذه الصناعة كشف أن السوق كبير جدا 80 مليون لمبة سنويا كسوق محلي فقط، كما ان هذه الصناعة مؤهلة بقوة للتصدير للسوق الافريقي لان هذه الصناعات لا تعود ايجابياتها علي الصناعة فقط بل تسهم في ترشيد الطاقة، وخاصة ان هناك مشكلات للطاقة في افريقيا. وأفاد أن هذه الصناعة تصل استثماراتها إلي أكثر من 2 مليار جنيه، وتبلغ نسبة التعميق المحلي 50% اي ما يعني مليار جنيه نقدر نستفيد به ويضبط الميزان التجاري وذلك في هذه المرحلة الحالية علي حد قوله

معاونة في التراخيص

وأكد علي المهدي صاحب احدي الشركات المنتجة لللمبات الاضاءة بمحافظة الاسكندرية أن هناك تعنت من بعض

المحلية وانشاء شركة جديدة تضمهم جميعا وتنتج هذه المكونات وتبيعها بسعر موحد للجميع. وثانيا لخفض الفاتورة الاستيرادية اقترح فرض ضريبة جمركية مناسبة على الأجزاء التي يمكن تصنيعها محليا وتكون متاحة للجميع والضريبة تكون عند استيراد جزء مماثل.

وثالثا تطهير السوق من التجار الذين يعملون تحت عباة الصناعة وذلك بقيام هيئة التنمية بإلغاء التراخيص الصناعية الوهمية وعدم السماح باستيراد مكونات إلا في حدود الطاقة الفعلية للمصنع. واخيرا منع المنافسات غير الشريفة وذلك بمنع التهريب ومراقبة الأسواق مراقبة فعالة لا تسمح بوجود المنتجات الرديئة التي تشكل عبئا على اقتصاد الدولة وعلى المستهلكين وكذلك لا تسمح إلا بوجود منتجات معلومة المصدر.

من جهته قال بهاء العادلي عضو مجلس ادارة شعبة الادوات الكهربائية بغرفة الصناعات الهندسية

باتحاد الصناعات،

ورئيس جمعية

مستثمري مدينة

بدر، هي مجموعة

صناعات متعددة

تشمل صناعات

تحويلية مثل

مكونات الكترونية،

وصناعة المكون

الرئيسي للاضاءة

باشتخدام الليد،

أو صناعة معدنية

مسئولة عن جزء

التبريد لايد منه

في هذه الصناعة،

او صناعة بلاستيكية تكون الجسم الخارجي لكل منتجات تستخدم الاضاءة الليد، وفي الاخر صناعة تجميعية سواء بتجميع المكونات علي بورد، او تجمع منتجات النصف مصنعة مع بعضها لكي تكون المنتج النهائي، فهي مجموعة من الصناعات.

ولكن من ناحية الخامات الرئيسية اللي يمكن صنع منها الصناعات التحويلية موجودة في مصر، لكن الصناعة التحويلية للأسف غير موجودة في مصر حيث تحتاج لوجود شركات عملاقة، او



عاطف عبد المنعم



كيف كانت وكيف أصبحت وما هي أخطر التحديات وأهم الفرص!!!

محمد حلمي هلال، رئيس جمعية ترشيد الطاقة، تحدث في تصريحات صحفية سابقة عن مخاطر اللبمبات الليد المغشوشة، قائلاً: «هناك آلاف الورش لتجميع لمبات الليد داخل مصر تتريح الملايين وثمنها من دم الناس، ولا يعلم الكثير أن الإضاءة جزء يمس حياة وصحة وإنتاجية الإنسان، واللمبة الليد لها معايير وإلا أصبحت مصدر خطر على صحة المواطن».

أضاف إن «غياب وجود الفلاتر باللمبة يتسبب في انبعاث الموجات الكهرومغناطيسية، والتسبب في انفصال

«مضروب»، ولا يوفر عدد الساعات المطلوبة، أو حجم الإنارة المحدد بالوات المكتوب على العبوة، كما أن حجم الاستهلاك من اللبمبات سنويا يصل إلى ٧٠ مليون لمبة موفرة للطاقة، ومن المفترض أن تحقق اللمبة وفرا بنسبة ٨٠% في استهلاك الكهرباء إذا ما تمت مقارنتها بالأنواع المختلفة من اللبمبات الأخرى.. والمدى الزمني لللمبة يتعدى ١٠ آلاف ساعة وفقاً للمعايير الدولية، ولكن أغلب اللبمبات في مصر أقل كثيراً.

مخاطر الغش

المنتجات المحلية، وضبط السوق التجارية، ومنافذ التوزيع ومحال الأجهزة الكهربائية، وتفعيل عقوبات الغش التجاري تجاه من يتورط ببيع منتجات مغشوشة مجهولة المصدر ولا تحمل علامة تجارية سواء مستوردة أو محلية الصنع، بهدف منع انتشار المنتجات الرديئة بدخلة بهدف الحفاظ السوق المصري.

وكان محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، قال في تصريحات سابقة إن أغلب المعروض من اللبمبات الموفرة للطاقة الموجودة في السوق



شبكة وصداع وتوتر في أعصاب العين، وحساسية مفرطة للجهاز العصبي، وأيضاً الإصابة بالأرق والتوتر وعدم النوم والانهيار العصبي وضعف في الذاكرة، والضعف الجنسي والعقم، وتصل لحد الصرع للأطفال وكبار السن، إلى جانب المخاطر الاقتصادية لأنها غير موفرة وتهدر مال المواطن وتسبب بمرور الاستعمال تدمير أجزاء من الشبكة الكهربائية، لما تصدره من «توافقيات» بنسب عالية تعدت النسبة التي حددها الكود المصري.

وتابع هلال: «المواصفات القيادية المصرية تتبنى المواصفات الأوروبية الدولية IEC دون أي تغيير، وهناك انتقادات أنها لم تراعى ارتفاع درجة الحرارة بمصر، وأغلب اللامبات المغشوشة تُصنع من مواد غير مقاومة لارتفاع درجة الحرارة، وتسبب الحرائق، وحتى الآن هناك نقص في الكوادر الفنية والمعامل والمعدات اللازمة لاختبار جودة وكفاءة اللامبات الليد..»
واستطرد: «من غير المنطقي أن يسمح بدخول أجزاء الليد لمصانع غير مسجلة،

وقد حاولنا مكافحة ذلك، بأن تعامل الأجزاء المستوردة معاملة اللامبة الليد جمركيًا، وأن يتم توفير معامل للكشف الفني عليها، وأيضاً، لا بد من اقتصار استيرادها طبقاً للطاقة الاستيعابية للمصنع المستورد، خصوصاً وأن بعض المصانع تقوم بشراء شحن أجزاء لامبات ليدي لصالح أصحاب الورش، مقابل عمولات مجزية بالباطن، وهو ما يضر بالاقتصاد الرسمي ويزيد من فرص غير الرسمي.»

هندسة أسوان

وحول مخاطر اللامبات الموفرة المغشوشة قام فريق من خريجي كلية الهندسة جامعة أسوان، قسم دراسات وقياسات إلكترونية، بإجراء بحث على اللامبات الليد الموجودة بالأسواق المصرية من أجل معرفة مدى كفاءتها وجودتها، لكنهم وجدوا أن حوالي ٩٨٪ من اللامبات الموفرة غير مطابقة للمواصفات الفنية وعمرها الافتراضي قصير، وأكدوا أن هذه اللامبات تُباع ذات الكفاءة ٧ وات على أنها ذات كفاءة ٩ وات وبنفس السعر.

وأعلنوا أن المواطن العادي لا يستطيع التفرقة بين اللامبة الموفرة الأصلية والمُزيّفة، لأن هذا يتم معرفته في المعمل فقط، وهذا النوع من اللامبات قد يؤدي إلى الإصابة بالسرطان، إذ إنها تُطلق غازات كيميائية تؤدي إلى الإصابة بالسرطان، وأن إبقائها منيرة لفترة طويلة فوق رأس الإنسان يتسبب في إطلاق مواد سامة.

دراسات عالمية

وحذرت دراسات أجنبية من اللامبات الموفرة المغشوشة معللة ذلك بأنها تحتوي على غازات «الفيثونول، والنفثالين، والستايرين السام»، مؤكدة أن الضباب الدخاني المنتشر حول اللامبات يحتوي على غازات عالية السُميّة، وتنبعث منها مستويات مثيرة للقلق من الأشعة فوق البنفسجية، ما يزيد من احتمالات تعرض الأفراد للإصابة بسرطان الجلد، ويضعف بشدة نظر العين، ويسبب ضموراً واعتاماً لعدسة العين، وهو ما يسبب العمى..
ويدعو الخبراء إلى تصنيع مرشح ليتم تركيب اللامبات في المصابيح، حيث قال العلماء، إنها تشع اللون الأزرق وهو من أخطر الأضواء على صحة الإنسان، ويسبب التهاب شبكية العين والجلد والسرطانات، وما تحتويه من كمية من الزئبق، قد يسبب إغماء ودواراً شديداً وخصوصاً للأطفال، وكبار السن.



بهاء العادلي

قالوا

21

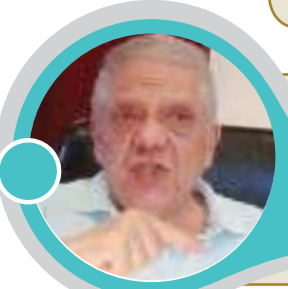


ثجيب ساويرس

اللي عاوز يعمل مشروع ناجح يفتح عيادة
للعلاج من إدمان الموبايل خاصة الجيل الجديد

الصناعة المصرية هي الأكثر مساهمة
في توفير فرص عمل للشباب

إبراهيم المناسترلي رئيس الرقابة الصناعية



محمد جنيدى نقيب الصناعيين

العلاقة بين العامل وصاحب العمل
تحتاج إعادة ترشيد.

الأراضي الصناعية في العالم كله أسعارها محددة وأعلى
أرض صناعية في كاليفورنيا وسعرها 18 دولار للمتر.

المهندس محمد فرج عامر



لا بد من تفعيل برامج تحديث الصناعة
لتتواءم مع إحتياجات الصناعة المصرية.

المهندس مجد الدين المنزلاوي نائب رئيس الغرفة الهندسية السابق



الصناعة المصرية قادرة على تحقيق معدلات نمو كبيرة بشرط حل
المشكلات التي تواجه المصنعين. مطلوب إرادة قوية لحل مشكلات الكهرباء
في المصانع، مطلوب إرادة للتصدي للبيروقراطية التي تواجه المستثمرين.
عمرو البحيري عضو الغرفة الهندسية



عبد العظيم حسين رئيس مصلحة الضرائب

المصلحة حريصة على التواصل مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من
الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين.



MARAN ATHA
FOR EQUIPMENT

ماران أتا للتجهيزات



ماران أتا للتجهيزات



MATHA
Maran Atha
For Equipment

- خطوط الإنتاج الغذائية ومكينات التعبئة
- مطابخ مركزية وأعمال الاستانلس ستيل
- إنفاق التجميد (IQF)
- غرف ومخازن التبريد والتجميد و التكيف المركزي

تصنيع و توريد و تركيب

Maranathacompany

01222547900 - 01212333382



WWW.Mar-an-atha.org



إتحاد الصناعات المصرية
مكتب الإلتزام البيئي و التنمية المستدامة

مكتب الإلتزام البيئي و التنمية المستدامة دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة

الإقتصاد الأخضر... لتحقيق التنمية المستدامة

نساعدك على :

- الإلتزام بالتشريعات البيئية
- تشجيع الإستثمارات البيئية
- تحسين ظروف السلامة و الصحة المهنية
- تنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية
- خلق فرص للإستثمار و التطوير

إنضم الى قائمة المنشآت الصناعية المتوافقة بيئياً

يقدم المكتب قروض ميسرة لتمويل معدات صناعية لتطبيق تكنولوجيات التوافق البيئي و ترشيد الطاقة داخل المنشآت الصناعية بقيمة تصل إلى ٧ مليون جنيه مصري تسدد على أقساط سنوية خلال فترة تتراوح من سنة حتى خمس سنوات متضمنة سنة واحدة سماح و بفائدة سنوية ٣,٥% عن طريق البنك الأهلي المصري أو البنوك المشاركة.

يقدم المكتب الإستشارات و الدراسات الفنية التي تساعد المنشآت الصناعية على التوافق مع القوانين و اللوائح البيئية بالإضافة إلى تحقيق العائد المادي .

بافاريا® منظومة إطفاء متكاملة



- أجهزة إطفاء الحريق للسيارات
- أجهزة إطفاء الحريق اليدوية
- أجهزة إطفاء الحريق المتحركة على عجل
- مقطورات إطفاء الحريق
- أجهزة الإطفاء التلقائية الموضعية
- دواليب الحريق بمختلف أنواعها ومعداتها
- أجهزة الإنقاذ
- أنظمة الإنذار
- نظم مكافحة النيران بالاضراق الكامل
- معدات إطفاء الحريق
- مركز تدريب بافاريا لمكافحة الحريق
- معام اختبار أجهزة الإطفاء ISO/IEC 17025

في مواجهة الخطر هل تعتمد إلا على الأفضل ؟



مكتب تنفيذي القاهرة :
١٧ ش عماد الدين - القاهرة - ص.ب. ١٦٠١٦٠١١١ - القاهرة
تليفون : ٢٥٠ - ٢٥٩١١٠٠ - ٢٥٩١٠٠٠٠ (٢) - ٢٠
فاكس : ٢٥٩١٣٧٦٢ (٢) - ٢٠

برج بافاريا الإداري :
شارع جسر السويس - أول طريق مصر الانشائية - القاهرة
تليفون : ٢٠٠ (٢) ٢١٨٧ - ٢١٧ - ٢١٨٢ - ٢٠٠٠
فاكس : ٢٠٠ (٢) ٢١٨٧ - ٢٠٥

19944

www.bavaria-firefighting.com
info@bavaria-firefighting.com